مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

لماذا يصل الأسوأ إلى القمة: الفساد في الديمقراطيات

تأليف
ر. موريس كوتس
جيرمي ت. شوارتز
غوكان كاراهان

ترجمة
د. مشاعل عبد العزيز الهاجري
لولوة عمر الكندري

سلسلة دراسات مترجمة
(٤)

الكويت - ٢٠٢٠م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

لماذا يصل الأسوأ إلى القمة: الفساد في الديمقراطيات

تأليف
ر. موريس كوتس
جيرمي ت. شوارتز
غوكان كاراهان

ترجمة
د. مشاعل عبد العزيز الهاجري
لولوة عمر الكندري

سلسلة دراسات مترجمة
(٤)

الكويت - ٢٠٢٠م

Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University

Why the Worst Get on Top: corruption in Democracies

R. Morris Coats
Jeremy J. Schwartz
Gokhan Karahan

(2018)

Kuwait - 2020

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت. ٢٠٢٠

أُسّس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية** بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة دراسات مترجمة**»، وهي لا تقتصر على الترجمة من لغة معينة، بل تمتدّ إلى مختلف اللغات الأجنبية، ويهدف المركز من ذلك إلى تعميم الفائدة العلمية والبحثية، وتوسيع نطاق المعرفة لدى كل من الباحثين والمتخصصين والقارئ العربي عامة، وتختار السلسلة ما يُنشر في الدراسات الأجنبية من قضايا وتحليلات موضوعية تهم دولة الكويت والمنطقة، ومما له صلة بتخصص المركز واهتماماته.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي
الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

الفهرس	رقم الصفحة

تنويه ١٣

مقدمة ١٧

سوق الأصوات والانتخابات القابلة للإفساد ٢٤

تغيير قواعد اللعبة بعد الانتخابات ٣١

تحوُّل المجتمع التركي ٣٤

الخاتمة والآثار ٤٠

المراجع ٤٥

تنويـــه

قُبِلَت هذه الدراسة للنشر من قِبَل دوريَّة The Independent Review في يناير ٢٠١٨، إلا أنَّ نشرها تأخَّر إلى عدد خريف ٢٠١٨ بسبب منتدى المجلة حول الطائرات المسيَّرة عن بُعد (drones) في عدد صيف ٢٠١٨. ومثلما توقعنا، فقد دعا الرئيس التركي أردوغان (Erdoğan) فعلاً إلى انتخاباتٍ مبكِّرةٍ (في ١٨ إبريل ٢٠١٨) بحيث تنعقد في ٢٤ يونيو ٢٠١٨، رغم أنه قد أصرَّ مسبقاً وبشكلٍ متكرِّر على أن الانتخابات ستُعقد في ٢٠١٩ كما كان مقرراً لها. وقد أجريَت الانتخابات في ٢٤ يونيو في ظل أحكام «حالة طوارئ عامة» (nationwide state of emergency) فُرِضَت بسبب محاولة الانقلاب العسكريِّ التي تمَّت في ٢٠١٦. بذلك تمكَّن أردوغان من قيادة حملته الانتخابية من خلال استغلال أدوات الحكومة التي كانت – بأكملها – تحت يده. وإلى حدٍّ كبيرٍ قلَّصت وسائل الإعلام المملوكة للحكومة من فرص سماع الأصوات المعارِضة، كما أنَّ أحد التحليلات قد كشف مؤخراً عن تمتُّع أردوغان وتحالفه بما مجموعه ٦٨ ساعةً من التغطية الإعلامية، مقارنةً بسبع ساعاتٍ فقط سُمِحَ بها لخصومه (حول ذلك، وكذلك لعرضٍ مفصَّلٍ حول وسائل أردوغان المُفرِطة للسيطرة على سلطته، (انظر Da-ragahi 2018). وخلال عاميّ: ٢٠١٦ و٢٠١٧، تصدَّرت تركيا العالم في عدد الصحافيين المعتقلين (٥٠ و٧٣ صحفيًّا على التوالي. للمعلومات، انظر: (www.cpj.org).

غوكان كاراهان

قبيل وفاته المُفاجئة في ديسمبر ٢٠١٥، كان الدكتور ر. موريس كوتس (Dr. R. Morris Coats) أستاذًا للاقتصاد في جامعة نيكولس العامة في لويزيانا (Nicholls State University in Louisiana)، وجيرمي ت. شوارتز (Jeremy J. Schwartz) هو أستاذ مساعد للمحاسبة في كلية لاريتشيا للمحاسبة والاقتصاد في جامعة يونغستون العامة (Lariccia School of Accounting and Finance at Youngstown State University)، أمَّا غوكان كاراهان (Gokhan Karahan) فهو أستاذٌ مساعدٌ للمحاسبة أيضًا في جامعة آلاسكا، آنكوريج (Department of Accounting and Finance at the University of Alaska, Anchorage).

د. مشاعل عبد العزيز الهاجري

الدكتورة مشاعل عبد العزيز الهاجري هي أستاذةٌ للقانون في قسم القانون الخاصِّ بكلية الحقوق، جامعة الكويت، ومحاضرةٌ في برنامج الدراسات العُليا فيها، ولولوة عمر الكندري هي قانونيةٌ تعمل في ديوان المحاسبة الكويتي ومهتمةٌ بالبحث العلمي القانوني. من قبيل الاهتمام الشخصي الصِرف، كانت الثانية حريصة على حضور محاضرات الأولى، بالتزام وبشكلٍ ملفت، من دون أن تكون طالبةً مقيدةً فيها. في حالاتٍ أكاديميةٍ خاصةٍ مثل هذه كان لا بد لمنتجٍ معرفيٍّ ما أن يظهر؛ هذه الترجمة التي تمثِّله.

مقدمـــة

في كتابـه «الطَّريـق إلى الـرِّق»((The Road to Serfdom, 1944،[1] يذهـب فريديريـك هايـك (Friedrich Hayek) إلى أنَّ القـادة الذيـن يسـيطرون عـلى النظـم الشـموليَّة [2](totalitarian regimes) هـم أشـخاصٌ مستعدون لعمـلِ «كل مـا يتطلبه الأمـر» للحكـم مـعَ اتبـاع منافسـةٍ ريعيَّـةٍ (rent-seeking)[3] نحـو منَاصـب القيـادةِ، ممَّـا يترتـب عليـه فـوز أسـوإ المرشـحين، لأنَّ النظـم الديموقراطيـة ذات السـلطة المركزيَّة الأضعـف والدولـة ذات الأدوار الأقـلِّ تميـلُ إلى تقديـم «جوائـز» صغـيرةٍ للفائـز في المسـابقة السياسـيَّة. ومـع ذلـك فـإنَّ كلَّ مـن العمليـات الديمقراطيـة والشـمولية معـاً لا تعـدان أن تكونـا ألعابـاً ريعيَّـة، رغـم أنهـما يلعبـان وفـق قواعـد مختلفـة. فالسياسـيون القابلـون للفسـاد يصبحـون متنافسـين منخفـضي القيمـة حتـى في الديمقراطيـات، لكونهـم لا يشـعرون أن هنـاك كُلفـةً نفسـيَّةً لخـرق القواعـد. بالإضافـة إلى ذلـك،

---

١ الإشارة هنا هي إلى كتاب The Road to Serfdom للمفكِّر المعروف فريدريك فون هايك Friedrich von Hayek عـام ١٩٤٤. عُـرِفَ عـن هايـك المنـاداة بتحجيـم دور الدولـة بحيـث تقـوم بأقـل الوظائـف (minimal state)، فتقتـصر عـلى السَّـهر عـلى المرافـق الأساسـيَّة الثلاثـة المتمثلـة في: الأمـن الخارجـيِّ والأمـن الداخـليِّ والقضـاء، وهـو مـا يُعَـبِّر عنـه بـ «نمـوذج الحـارس الليـلي» (night guard model)، وتـرك كلِّ عـدا ذلـك لآليَّـات السُّـوق – [المُترجِمتـان].

٢ الشـمولية totalitarianism هـي مفهـومٌ سـياسيٌّ يُطلـق عـلى الدولـة المتسـلِّطة، التـي تحـاول السـيطرة الأيديولوجيـة والفعليـة عـلى كافـة جوانـب الحيـاة في المجتمـع (مثـل النظـم الشـيوعية والنازيـة والفاشسـتية)، ويتمثَّـل ذلـك في التحكُّـم التـام بمسـائل الاقتصـاد والشـئون البلديـة والتعليـم والفنـون والسـلوكيات العامـة والسياسـة الخارجيـة وعداهـا – [المُترجمتـان].

٣ فكـرة «الريـع» (rent-seeking) هـي مفهـومٌ اقتصـاديٌّ يتعلـق بالشـخص، طبيعيًّـا كان (فـردًا) أم اعتباريًّـا (مؤسسـة)، الـذي يبحـث عـن زيـادة ثروتـه مـن دون خلـق أيـة فوائـدٍ أو ثـرواتٍ مُقابِلـةٍ للمجتمـع – [المُترجِمتـان].

فهم يراكمون المزيد جرَّاء الفوز بالانتخابات لأنهم على استعداد للاستفادة الشخصيَّة بأساليب غير نزيهة. وبذلك لديهم حوافز أقوى للاستثمار في حملات الترشُّح أو إعادة الترشُّح للمنصب العام وليس مجرد «التقدُّم» للترشح له (من خلال الاستثمار في المزيد من المساعي «الترشيحيَّة»)، كما أنهم يستفيدون كذلك من تغيير قواعد اللعبةِ التي تزيدُ من جائزة الرابح، وذلك من خلال تقليص العملية الديمقراطية. أما المثلبُ الأساسي هنا فهو أنَّ صعود الأسوإ إلى القمة هي فرضيةٌ لا تتزايد في الديكتاتوريات فقط، بل وكذلك في الديمقراطيات أيضًا. إنَّ هذه الأطروحة تتكشَّف من خلال فحص نتائج الأحداث الأخيرة في تركيا.

منذُ حوالي العاشرة بالتوقيت المحلي من مساء يوم الجمعةِ الموافق الخامس عشر منْ يوليو/ تموز ٢٠١٦، أخذَ بعض الجنود مواقعهم على الجسر المعلَّق الممتد فوقَ البوسفور – القنال البحري الذي يفصل أوروبا عن آسيا – في محاولةِ انقلابٍ عسكريةٍ على الرئيس التركي المُنتخب رجب طيب أردوغان وحزبه الحاكم، حزب العدالة والتَّنمية (AKP). بعد ساعاتٍ من القتال، الذي حاولت فيه قوات الانقلابِ تفجير البرلمان التركي والقصر الرئاسي، تمَّ التغلب على هذه «الانتفاضة» من قِبَلِ كل من قوات الجيش التركي والمدنيين العاديين، الذين واجهوا الفاعلين بتحدٍّ في شوارع إسطنبول. هل مثَّل الرفض السريع للانقلاب التزاماً بنموذج الحياة الديمقراطية، أو دعماً للرئيس أردوغان، أم كان الاثنين معاً؟[٤]

٤ في ساعات الانقلاب الأولى، خرج كمال كيليتشدار أوغلو (Kemal Kılıçdaroğlu) رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض (Cumhuriyet Halk Partisi) مُنددًا بقوة بمحاولة الانقلاب العسكري. بالإضافة إلى ذلك، أشار القائد العام للقوات المسلحة التركية أوميت داندار (Ümit Dündar) بوضوح إلى أنَّ المتآمرين هم مجموعة من الجنود الخارجين عن نظام الجيش التركي. وقد كشفت التظاهرات اللاحقة ضد محاولة الانقلاب العسكري هذه بأنَّ «نمط الحياة الديمقراطي» (democratic way of life) يلاقي دعماً قويًّا (S. Jones 2016). على الرغم من ذلك، فمن المحتمل أن يكون البعض قد شارك في تلك التظاهرات المُعارِضة خشيةً من العواقب الخطِرة جرَّاء عدم الوقوف مع نظام الدولة القائم.

مُنذ ذلك الوقت، اتَّبع أردوغان سياساتٍ لممارسة السلطة بطرقٍ لم تكن متسقةً مع الحياة الديمقراطية، بل شكَّلت تقويضاً للنظام الديمقراطي (de-democratization) في المجتمع التركي (Huq and Ginsberg, 2017).[٥]

وجّه الرئيس أردوغان أصابع الاتهام عن أعمال التدبير والتخطيط للانقلاب إلى حركة فتح الله غولن المعارضة (the Güleniste movement) التي اتَّخذت من ولاية بنسلفانيا الأمريكية مقرًّا لها (أو كما يسميها أردوغان، حركة فتح الله الإرهابية the Fetullahist Terrorist Organization). خلال أسابيع من السيطرة على محاولة الانقلاب العسكري، قام نظام أردوغان بعملية اعتقالات موسعة شملت المئات والآلاف من المواطنين الذين اشتركوا في عملية الانقلاب فعلاً أو ممن أُشتِبَه في اشتراكهم فيها، بالإضافة إلى اعتقال كل من له صلة – أو يبدو أنه له صلة – بحزب فتح الله غولن المعارِض. لقد كان أيُّ شك أو اشتباه في وجود علاقة بين شخص ما وحزب غولن سبباً كافياً للاعتقال من قِبَل قوات الأمن التركية. وبعد ما يربو عن السنة من محاولة الانقلاب هذه، فإن التعبير عن أيِّ رأي معارض لسياسة أردوغان لا زال سببًا كافيًا للاعتقال وأرخص تذكرةٍ لدخول السجن. واليوم يذهبُ بعض المحللين إلى القول بإمكانية قيام مسؤولية نظام أردوغان ذاته عن عملية الانقلاب كمحاولةٍ مبطنةٍ منه للسيطرة على أيَّة معارضةٍ محتملةٍ للنظام ولتعزيز سياساته الاستبدادية المتزايدة.[٦]

---

٥ يُمكن القول بأن ميول أردوغان نحو التفرُّد بالسلطة تعود إلى مايو ٢٠١٣، عندما رفضت أطياف المجتمع التركي المختلفة – بدءًا من المحافظين ذوي التوجه الإسلامي وانتهاءً بمجتمع مثليِّ الجنس – مُقترَح حزب العدالة والتنمية الداعي إلى تحويل إحدى الحدائق المحلية في مدينة اسطنبول إلى مركز تسوق تجاري. لقد اكتظت الشوارع حينها بالمتظاهرين الرافضين لهذا المقترح، وكأنَّ الناخبين الأتراك فهموا منذ تلك الفترة المبكرة الخطر المحيط بحقوقهم وحرياتهم الفرديَّة (MacCormaic, 2016).

٦ انظر Robin 2017. بالمخالفة لذلك، فإن داني رودرك (Dani Rodrik, 2016) يرى مسؤولية حركة غولن المعارضة (the Gülenistes) عن عملية الانقلاب.

كيف يُمكن لمثل هذه الظروف أنْ تظهر في ظل نظام ديمقراطي؟ بشكلٍ حائر يذهب دون لوفوا (Don Lovie) إلى أنّه ليس بمقدور الديمقراطية أن تُقدِّم وسائل آمنةً (fail-safe) لإشكالية الشمولية، لأنه ليس هناك في حقيقة الأمر أيِّ سببٍ يبرر ألا تقودَ مثل هذه التغييرات السياسية إلى خلق سُلطةٍ مركزيةٍ منفردةٍ بالقوة الاقتصادية والسياسية في الدولة. في الفصل المُعنوَن «لماذا يصلُ الأسوأ إلى القمَّة؟» (Why the Worst Get on Top) من كتابه «الطَّريق إلى الرِّق» (The Road to Serfdom)، يذكر هايك (Hayek) أنه في النظم الشمولية يتزايد الاحتمال في أن يكون الناس غير المرغوبين لتولي الزعامة السياسية هم أكثر الناس سعياً نحو المناصب التي تكفلها هذه الزعامة: «كما هو الحال مع رجل الدولة الديمقراطي الذي بمجرد أن ينطلقَ لتخطيط الحياة الاقتصادية سيُواجَه بالبدائل المتمثلة: إمَّا بالاستحواذ على السلطات الدكتاتورية وإمَّا بالتخلِّي عن خططه، فإن الدكتاتور الشموليِّ كذلك سرعان ما سيضطرُ للاختيار بين إغفال القيم الاعتيادية أو الفشل. لهذا السبب، فإن فرص نجاح الفاسد وعديم المبادئ تزداد في المجتمع الذي يميلُ نحو الشمولية» (١٩٤٤) ـ التشديد من الكاتب.

إن ما يقترحه هايك هنا هو تطبيقٌ خاصٌّ في السياسة يقوم على مبدأين: يتمثَّل الأول منهما في أن الأفراد سيتنافسون فيما بينهم للحصول على العوائد من خلال الوسائل السياسية التي تتجاوزُ قيمتها تكلفة الحصول عليها، وهو مبدأ الريعيَّة (rent seeking).[٧] أمَّا المبدأ الآخر فهو أن المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة (low-cost producers) سيتفوَّقون

٧ لاحظ أن هذا نشاطٌ يختلف عن نشاط البحث عن الربحية (profit seeking)، الذي يعني تنافس الشخص مع الآخرين نحو صناعة الثروة (creation of wealth).

على نظرائهم من ذوي التكلفة الأعلى (higher-cost producers)، وفق مبدأ الكفاءة (the principle of efficiency). فإذا ما أُخذا معًا، فإن هذين المبدأين يشيران إلى أنه فيما يتعلق بالسياسيين الذين ينزعون إلى استغلال مناصبهم الحكومية لتحقيق المنافع الشخصية فمن المجدي اقتصاديًّا بالنسبة لهم أن يسعوا نحو المناصب العامة وأن يفوزوا بها. وفي الحقيقة فإن جيفري برينان وجيمس بوكانان (Geoffrey Brennan and James Buchanan) في كتابهما المُعنون «منطق القواعد» (The Reason of Rules, 1985) يجادلان بأنَّ النفاذ إلى الريعيَّة (rent-seeking) في النظام الديمقراطي هو أمر يُحفِّز اللاعبين السياسيين الذين يُقدِّرون «قوة السلطة التقديرية في تنفيذ مشاريعهم الشخصية»، فيما يُثبط عزيمة نظرائهم المنحازين حقيقةً إلى الصالح العام. و يُعبِّر المؤلفان عن قلقهما من أن الأفراد المدفوعين بالسعي وراء المنصب السياسي وما يرتبط به من سلطة، قد لا يكونون هم «الأفضل» للمجتمع ككل. فكيف يُمكن أن يكون ذلك؟

في السياسة، يكون مرشحو المناصب العامة من ذوي الميل إلى الانخراط في ممارساتٍ فاسدة أكثر احتمالاً من عداهم للانغماس في تصرفاتٍ غير قانونيَّةٍ أو غير أخلاقية، وبذلك فإن العائد الصافي لهم من الفساد سيكونُ أكبر. وفعلا، فإن جوردون تالوك (Gordon Tullock) يذهب إلى أنَّ وضع الناس على قائمة الرواتب... بالنظر إلى مساهمتهم تجاه صاحب الأعمال (entrepreneur) سيكون طريقةً عقلانيةً للاستحواذ على أرباحٍ غير متاحةٍ في ظروف أخرى، وذلك تحت بند «الأجرة الثابتة» (Fixed Fee)» (١٩٦٥). إن تالوك هنا يشبِّه السياسي المنتخب بصاحب الأعمال

(entrepreneur) في صناعةٍ تتسم بالاحتكار الطبيعي. وإحدى الجوائز المرغوبة في شغل المنصب العام هي الفرصة المستمرة لممارسة السلطة. ومع ذلك فإنَّ مدى ارتباط المنافسة السياسية بالفساد هو أمرٌ يتوقف على مدى فعاليَّة القيود المفروضة على ذلك من قِبَل المؤسسات القائمة. بطبيعة الحال، فإن الدعم النَّشط للمؤسسات السياسية ذات الأساليب الأقل «لطفاً» في البحث عن الريعيَّة يثيرُ مشكلة الصالح العام؛ فالسياسة العامة الجيدة هي في حدِّ ذاتها مصلحة عامة، وهي لذلك أميل ألَّا توجد بكثرة.

ويدرك معظم الاقتصاديين أنَّ تحذيرات هايك من التأثيرات السلبية للمنافسة على القوة السياسية كانت تتوقع بعضاً من نتائج رُؤى تولوك بشأن الريعيَّة. ففي التنافس على جائزةٍ لا يُمكن الفوز بها إلا لشخصٍ واحدٍ، يكون لدى كل متنافسٍ الحافز لأن يستثمر الوقت والمال والجهد في الفوز إلى أن يتمكَّن واحدٌ منهم ـ بالكاد ـ من تجاوز تَقدُّمات من يليه.[٨] أما القاسون والفاسدون، فلا تؤنبهم ضمائرهم جرَّاء إرهاب ذوي الذهنيَّات السويَّة وإخراجهم من المنافسة. في السياسة ـ حيث يوجد أكثر من سياسيٍّ قاس أو فاسد ينافس على منصبٍ سياسيٍّ ذي قيمة ـ فإن السياسيَّ المنتصر عادة ما يكون هو الأكثر قوةً أو فسادًا عن السياسي القاسي أو الفاسد الذي يليه، حتى لو كان ذلك بدرجةٍ قليلة.

وفي هذه الدراسة، نحن ندرسُ الروابط بين نقاش هايك حول العملية التي يتحوَّل الشخص بموجبها إلى دكتاتور وبين العمل المتعلَّق بالخيار

٨ وعلى وجه التحديد، ففي توازن ناش المُتَنَاظِر (the symmetric Nash equilibrium) المتعلق بأبسط المسابقات الريعية التي قال بها تولوك (Tullok 1980)، فإنَّ كل مزايدةٍ يقوم بها الشخص تكون مماثلةً لنظيراتها التي يقوم بها عداه، و بذلك فإن اختيار الفائز يتم بشكلٍ عشوائي.

العـام (public choice)[٩] بشـأن المنافسـة الديمقراطيـة عـلى المنصـب. ورغـم أنَّ المنافسـة عـلى القيـادة في السـياق الثـاني إنـما تتحقـق مـن خـلال صناديـق الاقـتراع، فإننـا ندَّعـي أنـه في كلٍّ مـن هذيـن السـياقين المؤسسـين فـإن مـا يغلـب أن ينبثـق – رغـم ذلـك – إنـما هـو القيـادة التـي لا تسـتحق الثقـة. أكثـر مـن ذلـك، فـإن لـدى كلٍ مـن الأوتوقراطيـين والديمقراطيـين الحوافـز الكافيـة لمعرفـة قواعـد اللعبـة بـما يحقـق مصالحهـم. وقـد قـام كلٌّ مـن آدم مارتـن وديانـا توماس (Adam Martin and Diana Thomas, 2013) بتشـخيص هـذا المسـلك الخفـيِّ باعتبـاره شـكلاً مـن أشـكال المقاولاتيـة السياسـية(political entrepreneurship)، يقـومُ بموجبهـا اللاعبـون السياسـيون بأخـذ خطـواتٍ تجـاه تمديـدِ بقائهـم في السـلطة، أو توسـعة نطـاق سـلطاتهم في المنصـب، أو الاثنـين معًـا.

وزيـادةً في الإيضـاح، فنحـن هنـا لا ندَّعـي بـأن أكثـر المرشـحين فسـاداً هـم مـن يفـوزون دائـماً في المسـابقات الانتخابيـة للمنصـب السـياسي. عوضًـا عـن ذلـك، فإننـا نجـادل بأنـه، أولاً: ونظـرًا لكونهـم منافسـين ذوي تكلفـةٍ رخيصـة، فـإن عـددًا أكثـر مـن السياسـيين الفاسـدين لديهـم حوافـز أقـوى للاسـتثمار في حمـلات الانتخـاب أو إعـادة الانتخـاب للمنصـب السـياسي.

٩ الخيـار العـام (public choice) هـو اسـتخدام الأدوات الاقتصاديـة للتعامـل مـع المشـكلات التقليديـة للعلـوم السياسـية. وتعتـبر هـذه الفكـرة أساسـاً لمـا تعـارف الاقتصاديـون عـلى تسـميته بـ «نظريـة تكلفـة الفرصـة» (opportunity cost theory)، والتـي يتمثَّـل فحواهـا في أنـه مـن منظـورٍ اقتصـادي، فـإن صعوبـة حصـول الفـرد عـلى كل مـا يريـد في الآن ذاتـه هـو أمـرٌ يعنـي اضطـراره إلى أن ينتقـي مـن بـين جميـع الخيـارات المطروحـة أمامـه. وبذلـك، فـكل اختيـارٍ مـن هـذا القبيـل هـو أمـرٌ يتضمَّـن - بالـضرورة - تكلفـةً تسـمَّى «تكلفـة الفرصـة» (opportunity cost)، وتتمثَّـل في التضحيـة التـي يتحمَّلهـا الشـخص حـين يختـار بـين عـددٍ مـن الاختيـارات الممكنـة، أي قيمـة أفضـل خيـارٍ مـتروك - [المُترجِمتـان].

فبالمقارنة بمنافسيهم الأقل فسادًا، هم ينفقون من أموالهم الخاصة أكثر، يكرِّسون وقتًا أطول لجمع الأموال للحملات الانتخابية، ويبذلون جهدًا أكبر لجذب مناصريهم إلى صناديق الانتخاب. هذا بالإضافة إلى أن المرشحين الفاسدين عادة ما يكونون أكثر ميلاً من نظرائهم الشرفاء إلى عقد «صفقات الغرف الخلفية» (backroom deals). إن المنافسة الشديدة لمناصب السلطة السياسية ترفعُ من نسبة مشاركة الناخبين في السباقات الخاصة بالسيطرة على المناصب السياسية المتعلقة بالسيطرة على اتخاذ القرار السياسي بمدًى قصير أو خلال مدةٍ محدَّدة. ثم بعدها نقوم بإعمال آليَّات الخيار العام والتحليل الدستوري للتركيز على الجهود المبذولة من قِبَلِ السياسيين الفاسدين، والقاصدة للتغيير من طبيعة السلطات السياسيةِ الممنوحة لهم بواسطة النظام الحوكميِّ القائم وتحويرها باتجاه نظمٍ أكثر شمولية. بعد ذلك – ومن قبيل دراسة الحالة (case study) – سنعرض لتركيا من خلال الدور الذي تلعبه حاليًّا على المسرح الدولي. إن هذه الحالة تخدمنا في إيجاد العلائق بين كلٍّ من تحليل الخيار العام بشأن المنافسة الديمقراطية للمنصب، الفساد، ونقاش هايك حول الشمولية. أما القسم الأخير، فنكرِّسه للنتائج والآثار.

سوق الأصوات والانتخابات القابلة للإفساد

بالنسبة إلى السياسيِّ القابل للإفساد، فإنه كلما ارتفعت قيمة شغل المنصب العام تعاظم ما يُشتقُّ منه من طَلَبٍ على الأصوات من قبل المرشَّحين الراغبين في شَغلِه أو البقاء فيه، باعتباره منصباً حكوميًّا يُمكن أن يكون مثمراً من حيث ما يولِّده من سلطة (انظر Tullock 1965). كما أن المنصب عادةً

مـا يكـون أكثـر قيمـةً للقادمـين الجـدد الذيـن يتحـدون شـاغليه الحاليـين. وكلـما ازدادت المزايـا المتحـرَّاة مـن شـغل المنصـب ـ سـواء كان ذلـك بشـكلٍ قانـونيٍّ أو غـير قانـوني ـ زاد ذلـك مـن المسـاعي الانتخابيـة، وفي مشـاركة الناخبـين في الدوائـر الانتخابيـة الفاسـدة، بافـتراض ثبـات باقـي العوامـل (ceteris paribus).

ويُمكـن للمـرء أن يرصـد النشـاط الانتخـابي التركـي في العـام ٢٠١٥ كنمـوذج مثـاليٍّ لسـوق الأصـوات الفاسـدة. ففـي يونيـو ٢٠١٥، وعـلى الرغـم مـن الجهـود الانتخابيـة للرئيـس «المحايـد» في تشـجيع وحـثِّ المواطنـين عـلى التصويـت لمرشـحي حـزب العدالـة والتنميـة (AKP)، خسـر الحـزب أغلبيتـه البرلمانيـة.[١٠] متجاهـلاً تلـك النتائـج ومتشـجعاً جـرَّاء عـدم قـدرة الأحـزاب السياسـية الثـلاث الأخـرى عـلى خلـق تحالـفٍ حاكـم،[١١] قـام الرئيـس أردوغـان في نوفمـبر مـن عـام ٢٠١٥ بالدعـوة إلى انتخابـاتٍ مبكِّـرة، انتهـت إلى اسـتعادة حـزب العدالـة والتنميـة (AKP) للأغلبيـة البرلمانيـة مجـددًا، في ظـل ظـروفٍ مثـيرة للجـدل.[١٢]

يقـترح باولـو مـورو (Paolo Mauro 1995) أن الفسـاد يقـود الشـخص إلى مرتبـةٍ مرموقـة، إذا كان في ظلـه، فـإن إنتـاج السـلع ذات التقنيـة العاليـة يتمُّ مـن قِبَـلِ

---

١٠ وفقـاً لتشـيدام توكـر (Çiğdem Toker, 2015)، قـام الرئيـس أردوغـان بتمويـل الحملـة الانتخابيـة لحـزب العدالـة والتنميـة (AKP) في يونيـو ٢٠١٦، مسـتغلاً أمـوال دافعي الضرائـب، بـما يقـارب ٤٠ مليـون دولار أمريكـي (كان الـدولار الأمريكـي يعـادل ٢,٧ لـيرة تركيـة آنـذاك). وقـد تمَّـت عمليـة التمويـل إمـا مـن خـلال صنـدوق المصروفـات التقديريـة (Discretionary Fund) أو مـن صنـدوق النفقـات السريَّـة (Covert Appropriations)، وذلـك في انتهـاكٍ واضـح للقيـود الدسـتورية التـي تمنـع رئيـس الجمهوريـة مـن القيـام بهـذه الأعـمال لمصلحـة أي حـزبٍ سـياسي.

١١ هـذه الأحـزاب تضمَّنـت حـزب الشـعب الجمهـوري (Cumhuriyet Halk Partisi) وحـزب الحركـة القوميـة (Milliyetçi Hareket Partisi).

١٢ عـام ٢٠١٥، وصفـت الجمعيـة البرلمانيـة للاتحـاد الأوروبي (the Parliamentary Assembly of the Council of Europe) عمليـة إعـادة الانتخابـات في نوفمـبر ٢٠١٥ بأنهـا «غـير عادلـة» (unfair)، معتـبرةً كل مـن المشـكلات الأمنيـة، الرقابـة والتدخُّـل في سـير العمليـة الانتخابيـة عوامـل مسـاهمة في ذلـك.

حفنةٍ من الشركات، التي تزيح بذلك نظيراتها الأقل ظهورًا ولكن ربما الأكثر إنفاقاً عاما، ممَّا يقود إلى نموٍّ اقتصادي أبطأ. ولتغطية النشاط الفاسد، يميل المسئولون الفاسدون «إلى اختيار السلع التي يصعب رصد قيمتها الدقيقة» (Mauro 1998)، وبذلك فإن المشروعات ذات القيم التي يصعب رصدها تزيد من فرص الفساد. في دولةٍ متخلِّفةٍ أو في طور النمو، من المحتمل أن تكون هذه المشروعات ممولةً - كليًّا أو جزئيًّا - من قِبَل جهةٍ متبرعةٍ أجنبية حكوميَّة كانت أو غير حكوميَّة. واستنادًا إلى المنظور العالمي السياسي لهذه الجهة المُقرِضَة أو المموِّلة، فإن هذه المشروعات قد لا تجتاز اختبار «التكلفة-الفائدة» (benefit-cost test) لأسبابٍ تعود إما إلى عدم الكفاءة الواضحة للأطراف ذوي العلاقة أو إلى عدم التماثل المعلوماتي (informational asymmetry)[١٣] القائم بين كلٍّ من المسئولين المنتخبين في هذه الدول وبين ناخبيهم.

ومن ذات المنطلق، فإن هايك في كتابه «الطَّريق إلى الرِّق» (The Road to Serfdom)، يناقش كيف أن السياسيين المندفعين الفاسدين، وفي معرض بحثهم عن السلطة، عادة ما يشكِّلون مجموعةً مركزيةً من الداعِمين المماثلين لهم من حيث القسوة؟! «إن فرصة فرض نظام شموليٍّ على جماعةٍ كاملةٍ هو أمرٌ يعتمد أولاً على قدرة الزعيم على أن يجمع مَن حوله فريقًا يقبَل أفراده - طواعيةً - الخضوع لمثل هذا الانضباط الشمولي الذي سيقومون بدورهم بفرضِه على البقية» (١٩٤٤). في ظل نظام ديمقراطي، فإن المرشحين، والحملات الانتخابية، أو الأحزاب السياسية جميعها تنظِّم الانتقالات للأعضاء المنتمين للجماعات ذوات الاهتمامات الخاصة (special-interests groups). وفي الجماعات ذات الولاء من

١٣ من حيث المنظور الاقتصادي لنظرية العقد، فإن عدم التماثل المعلوماتي (informational asymmetry) هو شائبةٌ عقديةٌ تتعلق بكون أحد المتعاقدين يحتكِم على معلوماتٍ أكثر أو أفضل من تلك التي يحتكِم عليها المتعاقد الآخر - [المُترجِمتان].

هـذه يُمكننـا أن نـرى أعضـاءً سـيفعلون «كل مـا يتطلَّبـه الأمـر» (whatever it takes) للمسـاعدة في ضـمان الفـوز، وهـو موقـفٌ يتبـدَّى فيـه كيـف أن الميـزة تـؤول إلى الجانب الـذي يكـون فيـه مناصريـه عـلى اسـتعدادٍ للمضيِّ إلى درجٍ أكثـر انحـدارًا. ومـع ذلـك يـرى هايـك أن وجـود دعـم مـن مجموعـةٍ مـن المسـتفيدين ذوي الاهتـمام الخـاص هـو أمـرٌ وإن كان لازمـاً إلا أنـه غَـير كافٍ لكسـب السـيطرة أو لتغيـير القواعـد. فبالإضافـة إلى ذلـك، فإنـه لابـدَّ مـن إقنـاع الآخريـن بقبـول النظـام الجديـد مـن خـلال حملِهـم عـلى الاعتقـاد بـأن النظـام الجديـد أو القواعـد الجديـدة «تبـدو جيـدة» (sound good)، وألَّا يكونـوا ناقديـن لمـا تحملـه مـن سِـمات (Hayek, 1944). إن هـذا الإقنـاع يُمكـن تحقيقـه بسـهولة بطبيعـة الحـال بالنظـر إلى مـا اعتـادت الأدبيَّـات الاقتصاديـة للخيـار العـام مـن الإشـارة إليهـم بمصطلـح «الجهـل العقـلاني» [١٤] (rational ignorance (Downs 1957, 244-46, 266-71)).

ويقـترح هايـك أن المُتطلَّـب الثالـث الـلازم للزعيـم السـاعي إلى خلـق دولـةٍ شـموليةٍ هـو القـدرة عـلى تشـكيل ائتـلافٍ داعـم؛ إذ عـلى الزعيـم أن يكـون قـادراً عـلى خلـق عـدوٍّ مشـتَرك. فأثـر الحـرب الأهليـة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة؛ خلـق السياسـيون في الولايـات الجنوبيـة مـن كل الملوَّنـين الفقـراء أو القادمـين الجدد (carpet-baggers)[١٥] عـدوًّا، كـما أن بعـض السياسـيين يوحِّـدون ائتلافهـم ضـد الأجانـب أو الأقليـات مثلـما فعـل هتلـر مـع اليهـود. وغالبـاً مـا يُمكِـن للسياسـيين

١٤ «الجهـل العقـلاني» (rational ignorance) هـو مفهـومٌ تتناولـه الأدبيـات الاقتصاديـة، وهـو يعنـي الامتنـاع عـن الحصـول عـلى معلومـاتٍ حـول موضـوعٍ مـا، عندمـا تكـون تكلفـة الحصـول عـلى هـذه المعلومـات أعـلى مـن قيمـة العائـد المتوقَّـع الحصـول عليـه جـرَّاء العلـم بهـذا الموضـوع –[المُترجِمتـان].

١٥ أُطلقـت تسـمية (carpet-baggers) عـلى بعـضٍ مـن الوافديـن مـن الولايـات الشـمالية أثـر الحـرب الأهليـة الأمريكيـة بـين الشـمال والجنـوب (١٨٦١–١٨٦٥)، والآملـين في الإفـادة مـن مرحلـة إعـادة إعـمار مـا دمَّرتـه الحـرب. كان سـبب التسـمية هـو كـون أحدهـم لا يملـك شـيئاً سـوى المِخـلاة التـي يحملهـا عـلى كتفـه، والمصنوعـة مـن نسـيج يشـبه نسـيج السِّـجاد. واليـوم تُطلـق هـذه التسـمية عـلى السـاعين نحـو تقلُّـد المناصـب السياسـية في مناطـقٍ هـم دخـلاء عليهـا –[المُترجِمتـان].

توحيد مناصريهم ضد عدوٍّ مشترك، متى ما نُظر إليه باعتباره في وضع اقتصاديٍّ أفضل، كما هو الحال في موقف «المحتلين» (Occupiers) ضد ما يطلق عليهم «ذوي الواحد في المائة» (One-Percenters)،[١٦] التي نرى فيها التفرقة بين «نحن» و «هم». ولأنَّ المنافع أكثر في حالة النقل من الأغنياء إلى الفقراء، فإن الأغنياء غالباً ما يكونون هم المُستهدَفون.

إنّ التحليل المبكِّر الذي قام به اقتصاديو الخيار العام بشأن مشاركة الناخبين؛ قد قام بفحص مُحدِّدات إمداد الأصوات الانتخابية. وبدءًا من أنثوني دونز (Anthony Downs 1957)، فقد لوحظ أن قرار الناخب بالانتخاب (من حيث اختيار المرشح المفضَّل أو رفض موضوع الاستفتاء أو الموافقة عليه) يتعلَّق بمدى تأثير دور هذا الانتخاب في تحقيق النتائج المرجوَّة من قِبَله. فوفق هذا النموذج؛ لا يكون التصويت عقلانيًّا إلا إذا كانت الفوائد جرَّاء تغيير نتيجة الانتخابات مضروبةً في احتماليَّة كون المرء مُحدَّدًا (أي المنفعة الحديَّة الاحتماليَّة المتوقَّعَة من التصويت) تفوق تكاليف التصويت (مثل نفقات السفر إلى مواقع الاقتراع وقيمة الوقت الذي تمت التضحية به خلال الاقتراع). إنَّ مثل هذا المنظور الخاص بالخيار العقلاني (rational choice) يثير ما اتُّفق لاحقاًعلى تسميته بـ «مفارقة التصويت» (paradox of voting). ورغم ما يبدو من كون تكاليف التصويت تفوق دائماً فوائدها تقريبًا، فإن الناس – رغم ذلك – يصوِّتون بأعدادٍ كبيرةٍ إلى درجةٍ غير مُتوقَّعة.[١٧]

إنَّ «مفارقة التصويت» تشير إلى أن الأمر لا يقتصر على كون الأشخاص العقلانيين سيمتنعون عن التصويت، بل يتعدى ذلك إلى كون احتمال تأثير

١٦ المراد هنا هو حركة «احتلوا وول ستريت» الأمريكية (Occupy Wall Street) في مقابل من يُقال بأنهم يملكون واحد في المائة من الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية (One-Percenters) – [المُترجِمتان].

١٧ إلَّا أن أعداد المشاركين في الانتخابات المحلية تميل إلى الانخفاض بصورةٍ حادَّة، رغم احتمالية كون الرأي مُحدَّداً في هذه الانتخابات هو أعلى بكثيرٍ منه في الانتخابات الوطنية العامة.

تصويت الفرد على النتيجة هي فرضيةٍ ضئيلةٍ للغاية: «إن القول بأن التقارب يزيد من احتمالية كون الدور محوريًّا ... هو كالقول بازدياد فرص ارتطام رؤوس الرجال الطوال بالقمر» (Shwartz 1987, 118). وبالفعل، فإن الأدلَّة على كون التقارب الانتخابيِّ يؤثر على مشاركة الناخبين هي أدلةٌ ذات طبيعةٍ مختلَطة.[١٨] وإذا كان من غير المحتمل إلى حدٍّ كبير أن صوتاً واحداً يُمكن أن يكون حاسماً، فإن الحافز لجمع المعلومات والتعامل معها فيما يتعلق بالمرشَّحين والموضوعات المتعلِّقة بالاستفتاء القادم سوف تكون ضعيفةً بصفةٍ مماثلة.

وأحد الحلول المطروحة لمعضلة التصويت تتمثَّل في «التصويت التعبيري» (expressive voting). فكلٌّ من جيفري برينان ولورين لوماسكي (Geoffrey Brennan and Loren Lomasky 1993) يذهبان إلى أن الناس يُمكن أن يعبِّروا عن آرائهم ضد عدوٍّ مشترك (انظر المُتطلَّب الثالث الذي تم عرضه فيما تقدَّم) من خلال التصويت، حتى وإن كان فِعْلُ التصويت في حدِّ ذاته غير مؤثرٍ في المحصِّلة. بالإضافة إلى ذلك، فإنهما يشيران إلى أنه «فقط من خلال فِعْلُ الاختيار يُمكن للمرء معرفة ما يريده» (1993, 39)، مُبيِّنين أن التصويت ضد سياسةٍ أو شخصٍ غير مُحبَّذين هو أمرٌ يُمكن أن يكون ثمينًا لناخبٍ يود التعبير عن هكذا ميل.

إن منهجنا في توضيح مشاركة الناخبين في ظل هذه الظروف يتبع ما يذهب إليه غاري كوكس ومايكل مونجر (Gary Cox and Michael Munger, 1989) وجون ألديتشر (John Aldrichh, 1993) الذين يركِّزون على الطلب على التصويت من قِبَلِ المرشحين للمناصب العامة ومن المناصِرين/ المعارضين لمقترحات الاستفتاء. إن هذه المقارَبة المتعلِّقة بالطَّلب

18 Matsusaka and Palda (1999), Fauvelle-Aymar, Christine, and François (2006), Geys (2006), Rallings and Trasher (2007).

بشأن مشاركة الناخبين تفحص حوافز كلٍّ من المرشحين والنخب السياسية بشأن توفير الإغراءات للأعضاء الحاليين والمحتملين في قواعدهم الانتخابية للمشاركة بمراكز الاقتراع في يوم الانتخاب. فالمرشحون يتنافسون في الانتخابات بسبب القيمة التي يحملها الفوز لهم شخصيًّا. إن قيمة المنصب السياسي يُمكن أن تأخذ عدة أشكال، بما في ذلك الرواتب، والمنافع، والشهرة، والسلطة والوضع الاجتماعي؛ الاسم-العلامة (كرأس مالٍ سياسي)، فرص التقدُّم في تراتبيَّة الحكم ثم - وهو الأهم في نموذجنا هذا - فرص السَّيطرة على مفاصل الفساد. ولتحقيق مثل هذه المكاسب؛ ينبغي على المرشحين تلبية احتياجات قواعدهم الانتخابية والفوز بقلوب الآخرين من خلال تزويدهم بمعلوماتٍ إيجابيةٍ حول أنفسهم وبأخرى سلبيةٍ حول خصومهم، بالإضافة إلى تزويد الناخبين الأساسيين (core voters) والناخبين المذبذبين (swing voters) بمحفِّزاتٍ كافيةٍ لحملهم على الاقتراع.

إننا ننظر إلى المرشحين كمشترين أو (طالبين) للأصوات الانتخابية فيما ننظر إلى الناخبين كمزوِّدين لتلك الأصوات. بعدها يُمكن للمرشحين تقديم ما يشير إليه مانكور أولسين (Mancur Olsen 1965) بـ «المُحفِّزات المُختارَة» (selective incentives) لحملِ الناخبين على المشاركة في الانتخابات. وفي المقابل، فإن طلب المرشحَ للأصوات هذا إنما يتحدَّد من خلال قيمة المنصب والتغيير في احتمال الفوز من خلال «شراء» صوتٍ إضافي، بالنظر إلى الأصوات المتوقَّعة لخصمه/ لخصومه الحصول عليها والطرق التي يُمكن لهؤلاء الاستجابة من خلالها لمحفِّزات التصويت التي يقدمها المرشح لناخبيه المحتملين. وكلما ارتفعت قيمة المنصب كان المرشح على استعدادٍ للاستثمار للفوز بهذا المنصب. بالإضافة لذلك، كلما ازداد هامش تأثير الصوت الواحد على فرص الفوز كان المرشح أكثر

استعداداً للدَّفع مقابل صوتٍ آخرٍ للوصول إلى هذا المنصب. قد يجادل النُّقاد بأن قوَّة هذا «الحافز المُختار» لأي ناخبٍ هي قوةٌ ضعيفةٌ جدًّا بالنظر لقلَّة المنافع التي تعود على هذا الناخب. ربما كان بوسعنا الادعاء - بتواضع أكثر - بأن مزيج من المُحفِّزات المختارة والانتخاب التعبيري هو أمرٌ يلقي الضوء أكثر على مشاركة الناخبين. وكما سلف البيان، فإن المزيد من المنافسة القويَّة على المنصب السياسي هو أمرٌ يبدِّد المزيد من القيمة المتوقَّعة من هذا المنصب، وهو توقعٌ كلاسيكيٌّ من النظرية الريعيَّة (rent-seeking theory) (Tullock, 1967. 1980). إن أحدى أهم النتائج الجانبية للعبة الرِّيع هذه، في سباق السياسات الديمقراطية التي نلقي عليها الضوء هنا، هي معدَّلات المشاركة الواسعة للناخبين في مسابقات المناصب السياسية التي تقدم للمرشحين الفائزين فرص الوصول لمفاصل الفساد.

إن مفاصل الفساد هذه غالباً ما تأخذ شكل التخطيط الحكومي المركزي، والذي يتطلب في الديمقراطيات السلطة التقديرية للتعامل مع الظروف غير المعروفة، بالإضافة إلى قدرة المخطِّطين على فرض خياراتهم على الآخرين. لقد تمَّ في هذا القسم بيان أي نوعٍ من الناس سوف يصعد إلى القمة بالنظر إلى هذه المتطلبات. فيما يلي، سوف نستعرض الآليات التي يُمكن للسياسي الفاسد من خلالها تعزيز نفوذه.

تغيير قواعد اللعبة بعد الانتخابات

لم يرَ هايك التصويت باعتباره أمراً ذا تأثيرٍ حتميٍّ يقود إلى خسارة جميع الحريات الفردية. في الفصل السابع من كتابه «دستور الحرية»

(The Constitution of Liberty, 1960)، وفي نقاشه حول حكم الأغلبيَّة، عرض هايك الديمقراطية باعتبارها عملية اكتشافٍ ديناميكية (a dynamic discovery process)؛ أي عمليَّة تعليم مدني. إنه يناقش العمليَّة التي يُمكن من خلالها لأغلبيةٍ إزاحة الأغلبيَّة السابقة لها، وهو شكلٌ من أشكال عدم الاستقرار، تعارف الأكاديميون المنتسبون إلى مدرسة الخيار العام (public-choice) على تسميته بـ «إشكالية الأغلبية الدائرية» (cyclical majority problem)، التي ركَّز عليها تولوك (Tolluck) في ملحق دراسته The Calculus of Consent (Buchanan and Tullock 1962, 323–٤٠). إن عدم الاستقرار بطبيعة الحال لن يكون «مشكلة» عندما يصحح أخطاءً سابقةً في الخيار. ومع ذلك فإن الخيار الديمقراطي عندما يكون نتاج سلوكٍ ريعي (rent-seeking behaviour)، فإنه من غير المحتمل أن يتم نقضه استناداً إلى ما يسميه تولوك (Tullock, 1975) «فخ المكاسب الانتقالية» (the transitional gains trap) والذي يقوم فيه المستفيدون من المنافع الريعيَّة بإبداء معارضةٍ شديدةٍ لأية محاولةٍ لقلب (عكس) منافعهم الأنانية.[١٩]

بالإضافة إلى الانتخابات المتكررة في عام ٢٠١٥ و التي ناقشناها سابقًا، فقد دعت تركيا مواطنيها – في ظل رئاسة أردوغان – إلى استبدال قواعد اللعبة السياسية عام ٢٠١٦. عندما يتعلق الأمر باقتراحات تغيير

١٩ قد يستقيم الجدل بأن حقيقة كون بعض الزعماء يتصَّرفون مع قدرتهم على الإفلات من العقاب هو أمرٌ يعني أن الهياكل المؤسسية قد لا تكون قوية بما فيه الكفاية لمنع التصرفات السيئة. إن هذا يُمكن بالفعل أن يكون الوضع في تركيا من حيث أن عملية تغيير القواعد قد تم تنفيذها بسهولة بأغلبيةٍ تبلغ ثلاثة أخماس، يُمكن للحزب الحاكم بسهولة أن يقوم بإجراءات الاستفتاء؛ فيضعها أمام الناخبين. وفي هذا الصدد، فإن النظام الأمريكي قد يكون أكثر جموداً إلا أنه لن يسمح بقيام حالةٍ مثل تلك التي قامت في تركيا.

قواعـد النظـام، فـإن السـلوك الريعـي (rent-seeking behavior) مـن جانـب الزعيـم و ناصريـه الأساسـيين سـيعملون عـلى زيـادة أعـداد التنقـلات السياسـية ورفـع قيمـة المناصـب العامـة، الأمـر الـذي يـؤدي إلى جعـل الفـوز أكثـر نفعـا. يحـذّر بيـتر بوتيـك (Peter Boettke) مـن أنَّ العمليـة السياسـية عـلى خـلاف العمليـة الاقتصاديـة، تفتقـر إلى الحوافـز و الآليَّـات المناسـبة للكشـف عـن الأخطـاء عندمـا تتغـيَّر قواعـد النظـام (1995, 21-20).

إن تحليـل المراحـل الدسـتورية أو الخيـارات الجماعيَّـة ذات المـدى الطويـل يـشي بـأن الأشـخاص الأكثـر قابليـة للفسـاد لديهـم حافـزٌ أقـوى لتغيـير قواعـد اللعبـة السياسـية؛ مـن أجـل خلـق فـرصٍ إضافيـةٍ للسـيطرة عـلى مفاصـل الفسـاد. يفـرِّق مارتـن وتومـاس (Martin and Thomas, 2013) بـين ريـادة الأعـمال السياسـية وريـادة الأعـمال المؤسسـية عـلى المسـتويات مـا قبـل الدسـتورية ومـا بعدهـا. إنَّ اللاعـب السـياسي الـذي يقـوم بالتغيـير مـن خـلال ريـادة الأعـمال المؤسسـية يُمكـن أن يسـتغلَّ المسـتوى الأكثـر ارتباطًـا بالتغيـير في نقطـةٍ محـددةٍ مـن الزمـن.

ولأن هنـاك مشـكلةٌ متعلقـةٌ بالمصلحـة الجماعيـة العامـة عندمـا يتعلَّـق الأمـر بتغيـير النظـام، فقـد يسـتفيد عـدَّة سياسـيين مـن الجهـود المبذولـة مـن قِبَـلِ سياسـيٍّ واحـد، ومـع ذلـك تكـون المشـكلة أكثـر فداحـة عندمـا يدفـع هـذا السـياسي في اتِّجـاه نظـام أقـل فسـادًا. إنَّ هـذه النتيجـة تـأتي مـن ملاحظـة التـالي؛ أولاً: أن المنافـع المترتبـة عـلى تخفيـض الفسـاد يغلـب أن تكـون واسـعةً وأقـل تركيـزًا، وبذلـك تـزداد فرصـة تهـرُّب عـددٍ مـن معارضي النظـم الفاسـدة. ثانيًـا: إن المنافـع في النظـام الأكثـر فسـاداً يغلـب أن تكـون مركَّـزة بيـد الأفـراد القابلـين للإفسـاد مـن ذوي الطمـوح السـياسي وبيـد مـن يقـدِّم لهـم السياسـيون الفاسـدون «المُحفِّـزات المُختـارة» حتـى يشـاركون في يـوم الاقـتراع. لذلـك، فإننـا نتوقـع دعـمًا إجماليًّـا أعـلى للجماعـة ذات

المصالح الاجتماعية الأعلى وإن كانت سيئة (حكومة فاسدة) أكثر ممَّا نتوقعه لجماعة المصلحة العامة (الحكومة الشريفة).

إن كلًّا من بوكانان وتولوك (Buchanan and Tullock 1962) وبوكانان (Buchanan, 1975) يلقون الضوء على الفرق بين الخيارات ذات المدى القصير (short-run) والخيارات المرحليَّة (in-period) في نطاق مجموعةٍ محدَّدةٍ من القواعد، مثل انتخاب عضوٍ في مجلس الشيوخ أو إقرار استفتاء، في مقابل الموضوعات ذات المدى الطويل أو تلك الدستورية المرتبطة بالاختيار من عدة قواعدٍ متغيِّرة، مثل التغيير من مجرد مطالبة الأغلبية البسيطة إلى اشتراط أغلبيةٍ خاصةٍ للقرارات الجماعيَّة المحددة. عندما يتعلق الأمر بالسيطرة العالية في المجتمع، في نظامٍ يؤخَذ فيه القرار الجماعيِّ من خلال سلطةٍ سياسيةٍ مركَّزة عِوضاً عن التبادلات الإرادية الأقل تركيزًا، فإن مزيدًا من السلطة التقديرية بشأن (من-يحصل-على-ماذا) تقع في يد أصحاب السلطة السياسية. فإن كانت هناك قواعدُ لتعديل الدستور، فإن المنافسة الريعيَّة سوف ينتج عنها تغيير طريقة تلك القواعد. إن المنافسة على النفوذ السياسي بشأن تغيير القواعد سوف ينتهي بها الأمر بأن تتم خارج تلك القواعد ذاتها، وسوف يترتب عليها فوز هؤلاء الذين يذهبون إلى مدًى أبعد، وهو تحديدُ ما حدث في تركيا في ديسمبر ٢٠١٦، عندما صوَّت البرلمان التركي بالسماح للاستفتاء حول «نظامٍ رئاسيٍّ جديد».

تحوّل المجتمع التركي

ما آثار الفساد عندما يفتقر المستوى الوطني إلى آليات نظامٍ فعَّالٍ

للضوابـط والتوازنـات (checks and balances)؟[٢٠] إن نظـرةً مقربـةً إلى الموقـف السـياسيِّ الحـالي في تركيـا تقـدِّم لنـا تصـوراً حـول كيفيـة أن مرشـحاً لمنصـبٍ مـن أرفـع مسـتوى حكوميٍّ متصـوَّر يُمكـن أن ينجـح في عمليـة تحـوُّل «تدريجـيٍّ» وبعيـد المـدى نحـو الريعيَّـة (rent-seeking) (و إلى فسـادٍ مفتلـت العنـان)، الأمـر الـذي قـد يـؤدي إلى تغيـيرٍ جـذريٍّ في البنيـة المؤسسـية للنظـام يجعلهـا أقـرب إلى الريعيَّـة والتسـلُّط، بـما يميـل بهـا مـن الديمقراطيـة الحقيقيَّـة إلى اتجـاه النظـام الشـمولي (totalitarianism). يذهـب كل مـن أندريـه آلفـس وجـون ميدوكروفـت (Andre Alves and John Meadowcroft) إلى أنـه – بالمخالفـة لنظريـة هايـك الحـذِرة والقائلـة بالتحـوُّل التدريجـي والمسـتمر – فـإن التحـوُّل إلى النظـام الشـمولي كان مفاجئـاً ومصحوبـاً بـكلٍّ مـن البروباغنـدا والقـوَّة(2014, 856). ومثلـما نناقـش في هـذا القسـم، فقـد تبنَّـى الرئيـس التركـي رجـب طيِّـب أردوغـان مزيجـاً مـن هاتـين المقاربتـين مـن خـلال إضفـاء المشروعيَّـة عـلى قراراتـه السـلطوية، عـن طريـق الاسـتفتاء الشـعبي الـذي عـزَّز مـن السـلطات الرئاسـية.

فقبـل «صعـود» أردوغـان إلى رئاسـة البـلاد، حافظـت تركيـا عـلى نظـام برلمـانيٍّ يرأسـه رئيـسٌ للـوزراء ويخضـع لآليَّـاتٍ قويـةٍ مـن الضوابـط والتوازنـات (checks and balances). كان رئيـس تركيـا مجـرد رمـزٍ صوريٍّ ذي مسـحةٍ مـن الحيـاد باعتبـاره رئيسـاً لحـزب العدالـة والتنميـة (AKP)، تـولَّى أردوغـان رئاسـة الـوزراء في الجمهوريـة التركيـة في الفـترة مـن ٢٠٠٣

٢٠ نظـام الضوابـط والتوازنـات (checks and balances) هـو حجـر أسـاسٍ في الدسـتور الأمريكـي، وهـو يعنـي الفصـل بـين سـلطات الحكـم الثـلاث: التشريعيـة والتنفيذيـة والقضائيـة، مـع التداخـل بينهـا بحـدودٍ معيَّنـة متـى مـا اسـتدعى الأمـر ذلـك. وتجـد الفكـرة أساسـها في فكـرة الفصـل بـين السـلطات (seperation of powers) التـي نـادى بهـا الفقيـه الفرنـسي مونتسـيكيو (Montesquieu) باعتبارهـا أحـد أهـم أركان الحكومـة الديمقراطيـة، والتـي تتبناهـا أغلـب دسـاتير العـالم اليـوم – [المُترجِمتـان].

وحتى ٢٠١٤، وقد أُنتِخب لاحقاً ليكون الرئيس الصوريِّ لتركيا في عام ٢٠١٤. ووفقاً لمارتن وتوماس (Matin and Thomas, 2013, 29-30)، يُمكن القول بأن فترات ولاية أردوغان التي تبدو وكأنها غير محدودة في السلطة قد أدَّت إلى شخصنة المنصب حوله باعتباره رائد أعمال للمرحلة ما بعد الدستورية (postconstitutional entrepreneurship).

في ديسمبر ٢٠١٦، صوَّت البرلمان التركي على السماح بالدعوة إلى الاستفتاء في منتصف أبريل من عام ٢٠١٧. سوف «يسمح» الاستفتاء للناخبين بالخيار بين ما إذا كانت تركيا ينبغي أن تُحكم من خلال نظام رئاسيٍّ «قوي»، مع إجراء التعديلات الدستورية اللازمة لذلك، أو الإبقاء على النظام كما هو عليه. لإطالة أمد بقائه في السلطة التي يتمتع بها منذ ٢٠٠٣ (عندما كان رئيسًا للوزراء) والسيطرة على المزيد من مفاصل الفساد المستشري في عهده القديم، دفع الرئيس أردوغان بقوَّةٍ إلى تغيير نظام الحكم التركي بأية طريقةٍ ممكنة. آنذاك، كان الدستور التركي يطلب من الرئيس أن يكون «محايدًا»، والأهم ألا يكون أكثر من رئيسٍ صوريٍّ دون انتماءٍ سياسيٍّ مع منحه القليل من السلطة السياسية. ورغم ذلك، ومنذ أن صار رئيساً لتركيا عام ٢٠١٤، أصبح أردوغان يمارس صلاحيات لم يمنحها له الدستور. وقد وقعت إحدى الأمثلة على هذا الانتهاك في السابع والعشرين من أغسطس ٢٠١٤، إذ بعد أسابيع قليلةٍ من انتخابه رئيساً، قرَّر أردوغان الدعوة إلى اجتماع المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية (AKP) لتسمية «الرئيس» الجديد للحزب. لقد تمت تعبئة الناخبين الأتراك لأكثر من سنتين حول مناقب هذه الرئاسة «الجديدة»، وفي عام ٢٠١٦ أخذت الحكومة – التي يرأسها حزب العدالة والتنمية (AKP) – الخطوة الأولى نحو تركيز هذه

السلطات «الموسَّعة» فتمكَّنت، مستعينةً بالكثير من صفقات الغرف الخلفيَّة، من تمرير تعديلاتٍ دستوريةٍ محدَّدةٍ في البرلمان التركي، صوَّت عليها الناخبون الأتراك في أبريل ٢٠١٧. وفي السابع عشر من أبريل ٢٠١٧، حصل الرئيس أردوغان على ٤ , ٥١٪ من مجموع الأصوات؛ ليبقى في منصبه فعليًّا حتى عام ٢٠٢٩.[٢١] وادَّعى حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Par-tisi / Republican People›s Party)، وهو الحزب المعارض الرئيس، ادَّعى احتمالية التَّلاعب بنحو ٥ , ٢ مليون صوتٍ. وبالنَّظر إلى أنَّ هامش الفوز كان ٤ , ١ مليون صوتٍ فقط، وبأن جهاز الحكومة ذاته ـ وهو المجلس الانتخابيُّ الأعلى (the Supreme Eloctoral Council) ـ قد قام في آخر لحظةٍ بقبول حوالي ٥ , ١ مليون صوتٍ غير مختوم (unstamped) لصالح أردوغان، فإن القرَّاء سيقدِّرون بوضوح طبيعة جهود أردوغان وحزب العدالة والتنمية (AKP) في هذا الصدد من حيث «القيام بكل ما يتطلبه الأمر»! (whatever it takes). إن التحليل التقريبي لتلك التعديلات، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة منذ السابع عشر من أبريل ٢٠١٧، هي أمورٌ تحمل المرء على التفكير بأنَّ تركيا قد انتخبت شخصاً ذا طموحٍ أكبر من تلك التي تسمح به حتى أكثر الأنظمة الرئاسية قوة. ومن المفارقة أنَّ هذا السياسي هو ذاته الذي شاع عنه، بصفته عمدة إسطنبول عام ١٩٩٣، انتقاده الشديد لطول أمد السلطات الرئاسية، واصفاً إيَّاها بأدوات «الإمبريالية الأمريكية» (US imperialism).

٢١ يقوم الموعد المحدَّد في ٢٠٢٩ على افتراض أنَّ أردوغان (المولود في ١٩٥٤) سيفوز في الانتخابات الرئاسية لعامي: ٢٠١٩ و ٢٠٢٤. وبالنظر إلى السلطات التي يوليها إيَّاه المنصب، وتاريخه الناجح في معرفة قواعد الانتخابات التركية، فإن الافتراض يبدو معقولا. في الحقيقة هناك احتمالٌ قائمٌ في أن يقوم أردوغان بالدعوة لانتخابات رئاسية «مُبكِّرة» في ٢٠١٨ محاولا استغلال الأوضاع الاقتصادية الجيدة الأخيرة، بالإضافة إلى رغبته في تجنب أيِّ تهديدٍ حقيقيٍّ من أحزاب المعارضة ذات الفرص العالية والتي قد تمسُّ هيمنته الرئاسية. (في ١٨ أبريل ٢٠١٨، نقلت الصحف الدولية أن الرئيس أردوغان قد دعا فعلاً إلى عقد انتخابات رئاسية مُبكِّرة – [المُترجِمتان].

ووفقاً للمثل التركي القديم الذي يقول «من يمسك بالعسل يلعق أصابعه» (One who handles honey licks his fingers)، يبدو أنَّ لعق العسل قد تزايد منذ عام ٢٠١٣، فمركز تركيا في مؤشر الشفافية الدولي (Transparency International) شهد تراجعاً ملحوظاً في الفترة من الأعوام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧، عندما انحدر من المركز الخامس والثلاثين (من أصل ١٧٥ دولة) إلى المركز الخامس والسبعين (من أصل ١٧٦ دولة).[٢٢]

أبدى أصحاب المصالح في مختلف قطاعات المجتمع التركي انتقاداتٍ شديدةٍ إزاء التعديلات الدستورية المقترَحة. و قد لخَّص أحد الباحثين الدستوريين الوضع بالنسبة لهذا الاستفتاء بقوله «وداعًا لمبدأ الفصل بين السلطات ... وداعًا للدستور» (Gözler 2016). يُمكن لأردوغان أخيراً أن يكون الحاكم، والمُختار، والقاضي وهيئة المحلفين معًا. ولمحو جميع القواعد العريقة الخاصة بالتعبير الديمقراطي وحرية التفكير، ذهب أردوغان ومناصروه إلى أبعد من التمييز بين «هم» و«نحن»؛ لقد كان نعت المواطنين الذين صوَّتوا ضد حكمه الاستبدادي (autocracy) بـ «أعداء الدولة»، أو في أسوإ الأحوال بـ «الوقوف إلى جانب الإرهابيين»، أمراً شائعاً خلال الأيام السابقة للاستفتاء في ٢٠١٧.[٢٣]

لقد كان هذا ثالث أهمَّ استفتاءٍ دستوريٍّ في تركيا منذ أوائل عام ١٩٦٠. فعقب الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٩٦٠ مباشرةً، تمَّ

٢٢ يُمكن الرجوع إلى مؤشر مدركات الفساد العالمي (Transparency International) على الرابط التالي: https://www.transparency.org

٢٣ أظهر كل من ليزل هنتز وميليسا دانام (Lisel Hintz and Melissa Dunham) أنَّ أردوغان كان يواجه تهديدًا وجودياً محتملاً (a potential existential threat). وعليه فإن مقاربة «مهما تطلب الأمر» (the 'whatever it takes' aproach) كانت لازمة، ربما للفوز بالاستفتاء.

التصويت على دستورٍ جديد، مع تأكيد ٥ , ٦١٪ من الناخبين على قبولهم لمسودَّة الدستور. وفي عام ١٩٨٢ (وبعد انقلابٍ عسكريٍّ أيضًا) تمَّ التصويت على دستورٍ آخر، بنسبة قبولٍ بلغت ٩١٪ هذه المرَّة. لقد أكدَّ دستور ١٩٦١ على مبدأ الفصل بين السلطات (the principle of separation of powers) وعلى مُتَطلَّب سموِّ الرئاسة على الأحزاب والأيدلوجيات[٢٤] ("above parties and ideologies"). وقد تمَّ التأكيد على ذلك مرة أخرى في دستور ١٩٨٢. ورغم أن الدستور الأخير قد لحِقته بعض التغييرات، إلا أن الأجزاء الجوهريَّة المنظِّمة للفصل بين السلطات والحقوق وعداها قد بقيت كما هي حتى ٢٠١٧. وفي ٢٠١٣، ولمنع التحقيق في جرائم الفساد في مواجهته هو وعائلته، وأربعة من وزراء حكومته، وبعض رجال الأعمال، ومصرفيين، ومنفِّذين في مجال العقار والبناء، استخدم أردوغان سلطته لفصل آلافٍ من الموظفين العموميين من كلٍّ من الهيئة القضائية والشرطة، مدعياً انتماءهم لحركة غولن (Gülenist movement). وفقاً لأردوغان، لم تكن التحقيقات أكثر من محاولةٍ للانقلاب العسكري (an attempted coup). يُذكَر أن أحد الوزراء المتهمين بالفساد والذي استقال من منصبه الوزاريِّ، طالب أردوغان، الذي كان رئيسًا للوزراء وقتئذٍ بالاستقالة أيضًا، لأن أيًّا كان ما فعله الوزير إنما فعله بعلم أردوغان. قَبِلَ حزب العدالة والتنمية (AKP) باعتباره مؤسسة أردوغان، بالأدلة على نطاقٍ واسع، لاسيما تلك التي كانت في مواجهة الوزراء الفاسدين. وفي نهاية الأمر لجنة التحقيق

٢٤ الأيديولوجيا Ideology هي علم الأفكار المتعلِّق بدراسة مجموع الاعتقادات الخاصَّة بمجتمعٍ أو بطبقةٍ من الناس. وعندما تتعلَّق بمذهبٍ سياسيٍّ أو اجتماعي، فإن الأيديولوجيا تتمثَّل في تأييد الأعمال التي تقوم بها سلطة حاكمة، أو حزب، أو طبقة اجتماعية (فالماركسية مثلا أيديولوجيا). جبور عبد النور، المعجم الأدبي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤)، ص٤٤ – [المُترجِمتان].

البرلمانية ـ التي يقودها حزب العدالة والتنمية (AKP) ذاتها والتي بحثت في ادِّعاءات الفساد ضد الوزراء الأربعة ـ انتهت إلى عدم وجود أدلةٍ كافيةٍ ضد هؤلاء الوزراء، كما قرَّرت إتلاف جميع الملفَّات الصوتية الاستدلالية التي تصِفُ أنشطة الفساد المدَّعاة (انظر Orucoglu, 2015).

في أكتوبر ٢٠١٧، مشيرًا إلى ضعفٍ في هياكل الحكومات المحلية؛ طالب أردوغان بعض رؤساء البلديات – المُنتخَبين ديمقراطيًّا في البلدات والمدن التابعة لحزب العدالة والتنمية (AKP) – بالاستقالة من مناصبهم. وقد تضمَّنت القائمة رئيسيٍّ بلديتيِّ أكبر مدينتين: إسطنبول وأنقرة، والتي يبلغ مجموع سكانهما معاً أكثر من ٢٠ مليون نسمة (D. Jones، ٢٠١٧). ومن المفارقة أنَّ أردوغان لطالما دعا إلى المسار الديمقراطي في الانتخاب للمناصب الحكومية وفي الإعفاء منها. لقد حذَّر خصومه السياسيين دائماً بالقول أن عليهم، إن استطاعوا حشدَ نسبة ٥١٪ اللازمة لإبعاده عن السلطة. يبدو أنَّ الدافع وراء حملة التطهير الأخيرة هو ضمان أن تكون له قوةٌ انتخابيةٌ نشِطة لتحمله إلى فترةٍ رئاسيةٍ أخرى في نوفمبر ٢٠١٩؛ هذه المرة من خلال توحيد قادة الدولة: الحكومة والحزب (AKP) معاً، بواسطة سلطاتٍ موسَّعة.

الخاتمة و الآثار

تكمن الأخبار السعيدة في أن الفساد في الديمقراطية ليس أمراً حتميًّا، كما أنه ليس أمراً مدمراً، إن كان نظام الضوابط والتوازنات (checks and balances) صلباً بما فيه الكفاية للتغلُّب على وجوده. توجد في الولايات المتحدة عدّة نظمٍ للتدقيق على وحدات الحكومة. وعلى

المستوى الفيدرالي، فإن الفروع الثلاثة للحكومة: (التشريعية، التنفيذية، القضائية) تلعب أدوار الرقابة المُتبادَلة، إذ يمكن للرئيس أن يمارس حق الفيتو على تشريع مقترح غيرِ دستوري؛ وبالمثل فإن للمحكمة العُليا أن تنقض تشريعاً ما، إذا كان مخالفًا للدستور، كما أن للكونجرس أن يعزل الرئيس إن قام بخرق قسم الرئاسة. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن الإدارات الفيدرالية تعمل كشبكات نجاةٍ إضافيةٍ ضد الفساد على مستوى الولاية أو على المستوى المحلي. وهكذا فإن نظم الضبط على المستوى الوطني يُمكنها أن تجتث الفساد على مستوى الولاية أو على المستوى المحلي. ما الذي كان ليحدث لو وقع الفساد على المستوى الوطني من دون أن تكون هنالك منظومةٌ شاملةٌ تمنع منه أو على الأقل تقلِّل من ظهوره؟ على الرغم من الجدل النشط حول المناخ السياسي الحالي في الولايات المتحدة، فإن الفصل بين السلطات قد استمر بنجاح طوال أمد التجربة الأمريكية.

إن بعض الديمقراطيات الحديثة مع ذلك قد تعوزها الأدوات اللازمة لمقاومة مثل هؤلاء الزعماء الساعين إلى تقليص الحريات الفردية أو القضاء عليها في معرض سعيهم نحو حصد المزيد من المنافع. لقد حذَّر عزيز حق وتوم جينسبرغ (Aziz Huq and Tom Ginsberg, 2017) من الفساد في الديمقراطيات الوليدة مثل: بولندا،هنغاريا،تركيا من خلال التقويض التدريجي للديمقراطية في المؤسسات والحقوق (de-de-mocratization) التي تعدُّ من المسلَّمات في دولٍ مثل الولايات المتحدة. إن الارتداد إلى السياسات غير الليبرالية (كسجن الخصوم السياسيين، وضمِّ الإعلام إلى الحلفاء السياسيين) هي مسألةٌ تحظى بغطاءٍ ديمقراطيٍّ

لأن الزعماء في الديمقراطيات الجديدة يعرفون كيف يلاعبون الصحافة الغربية التي هي أقل حذراً في استخدامها للتعبيرات السياسية.

والفرضية المثيرة لمزيدٍ من القلق بشأن تمدد الفساد هو كونه لا يتقيَّد بالحدود الوطنية. لقد أكَّد كلٌّ من:كريستوفر كوين وابيغل هال-بلانكو (Christopher Coyne and Abigail Hall-Blanco, 2016) أنَّ التوجهات المعادية لليبرالية (illiberalism) هي سِمَة السياسي العازم على التدخل الأجنبي، أو في طور أن تكون كذلك. كما ذُكر سابقًا، لابدَّ من توافر ثلاثة شروط للزعيم السياسيِّ حتى يستطيع الصعود للسلطة – سواء من خلال الانتخابات أو باستخدام القوة – وتغيير النظام ومن ثمَّ تحويل المجتمع (transform society). فأولاً: على الزعيم حشد ائتلافٍ من «متطوعين» نشطين من خلال التبادل الطوعي للأنشطة السياسية وخدمات المصالح الشخصية (special interest favors). ثانيًا: لابدَّ لهذا التبادل أن يفيد العديد من الناخبين، كما أن التحوُّل إلى خدمة المصالح الشخصية يجب أن يتم خِفيةً من خلال استغلال الجهل العقلاني للناخبين (rational ignorance). ثالثًا: لابدَّ من خلق عدوٍّ مشترك. وهل من طريقةٍ لتوحيد الأمة أفضل من خلق عدوٍّ أجنبي؟ إن هذه الرغبة للإمبراطورية قد تكون الخطوة المنطقية القادمة لأردوغان فيما يتطلَّع إلى تعزيز قوته ودعم سلطاته.

على ضوء ذلك، تذهب دراستنا إلى ما هو أبعد من المعضلة التقليدية بشأن الخيار العام (public-choice) المتعلِّق بالسعي نحو الريعيَّة (rent seeking) ضمن إطار القواعد الحاليَّة للعبة، فتُقدِّم مسألة قيام اللاعب بتعديل اللعبة من خلال الجهود التدريجية لتقويض

الديمقراطيـة (de-democratization).[٢٥] باسـتخفافٍ واضـح، يتعسَّـف اللاعـب السـياسي نحـو اسـتخدام العمليـة الديمقراطيـة مـن خـلال قصـده تحويـل النظـام السـياسي إلى الشـموليَّة (totalitarianism). والخطـر الأكـبر في هـذه الظاهـرة هـو تكيُّـف اللاعـب السـياسي – المتمـرس بصـورةٍ كافيـة في التصـوُّرات الغربيـة للديمقراطيـة – بحيـث يعـرف متـى يأخـذ ومتـى يسـأل. فـإذا مـا أحسَّ الشـعور العـام أو العالميَّ بالقلـق، يتباطـأ التغيـير نحـو الشـموليَّة، ومـا إن ينـصرف اهتـمام المراقبـين إلى شيءٍ آخـر، فـإن اللاعـب السـياسي سرعـان مـا يسـتأنف تصرفاتـه نحـو تركيـز السـلطة.

إنَّ تحليلنـا هـذا لا يُسـاوي إطلاقًـا بـين أنـواع الأنظمـة التـي أشـار إليهـا هايـك (Hayek) وتلـك التـي نراهـا في الديمقراطيـات المُفتَرَضـة ليومنـا هـذا. وبعبـارةٍ أخـرى، فـإن مـا فعلـه هتلـر ومـا تفعلـه الديمقراطيَّـات الزائفـة الحاليَّـة (pesudidemocratic regimes) هـي ليسـت الـشيء ذاتـه بالـضرورة. للأسـف، فـإن قلـب (عكـس) ممارسـات الفسـاد موضـع النقـاش قـد لا يكـون ممكنـاً لأن المؤسسـات والعمليـات «الديمقراطيـة» قـد تآكلـت تدريجيًّـا، فأنتجـت هـذه التغيـيرات جيـلاً لـن يقـدرَ أو لا يمتلـك قـوة الإرادة أو الحافـز لحمايـة مـا فُقِـد. وهكـذا، فـإن السـير في الطَّريـق إلى الـرِّق (road to serfdom) يشـبه السـير في الطريـق السريـع؛ المعرفـة، الوعـي واليقظـة – وليـس «الجهـل العقـلاني» (rational ignorance) – هـو فقـط مـا يقـدِّم المخـرج الوحيـد.

٢٥ خلافاً لأطروحة هايك (Hayek) القائلة بأن التدخُّلات المستمرَّة للحكومة في الاقتصاد المُختلط سوف تـؤدِّي إلى الشـمولية (totalitarianism)، أوضـح ألفـس وميدوكروفـت (Alves and Meadocroft)، بشـكلٍ تطبيقـي، أنَّ الأنظمـة المُختلطـة ثابتـةٌ أكثـر وإلى درجـةٍ كبـيرة. هـل فشـل هايـك في تقييمـه إذن؟ الإجابـة هـي لا، كـما يُناقـش بيـتر بويتـك (Peter Boettke, 1995)، الـذي يشـير إلى أنَّ هايـك قـد فهـمَ الآثـار النهائيـة للريعيـة (rent seeking)؛ وهـي التدخليَّـة (interventionism). والسـؤال هـو إلى أيِّ مـدى سـتمضي هـذه التدخليَّـة؛ هـل تذهـب إلى حـدِّ «تغيـير قواعـد اللعبـة» (changing the rules of the game)؟ وهـل تملـك فرصـة تغيـير «بنيـة المؤسسـة والحوافـز»؟ في الحالـة التركيـة، يبـدو أنهـا تفعـل ذلـك.

المراجع

1- Aldrich, John H. 1993. Rational Choice and Turnout. American Journal of Political Science 73, no. 1: 246-78.

2- Alves, Andre, and John Meadowcrotf. 2014. Hayek's Slippery Slope, the Stability of the Mixed Economy, and the Dynamics of Rent Seeking. Political Studies 62, no. 4: 843-61.

3- Boettke, Peter J. 1995 Hayek's The Road to Serfdom Revisited: Government Failure in the Argument against Socialism. Eastern Economic Journal 21, no: 1: 7-26.

4- Brennan, Geoffery, and James M. Buchanan. 1985. The reason of Rules: Constitutional Political

5- Economy. Cambridge: Cambridge University Press.

6- Bernnan, Geoffrey, and Loren Lomasky. 1993. Democracy and Decision: The Pure Theory of Electrol Preference, Cambridge: Cambridge University Press.

7- Buchanan, James M., and Gordon Tullock. 1962. The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy. Ann Arbor. University of Michigan Press.

8- Cox, Gary W., and Michael C. Minger. 1989. Closeness, Expenditures, and Turnout in the 1982 U.S. House Elections. American Political science Review 83, no. 1: 217-31.

9- Coyne, Christopher J., and Abigail R. Hall-Blanco. 2016. Empire state of Mind: The Illiberal Foundations of Liberal Hegemony. The Independent Review 83, no. 1: 217-31.

10- Daragahi, Borzou. 2018. Will Erdogan Cheat His Way to Victory? The Atlantic, June 22. At https:// www.theatlantic/international/archive/2018/06/turkey-cheating-erdogan-kurds-opppsition-akp/563516/.

11- Downs, Anthony. 1957, An Economic theory of Democracy. New York: Harper and Row.

12- Elster, Jon 1991. Constitutionalism in Eastern Europe: An Introduction. University of Chicago Law Review 58, no. 2: 447-82.

13- Fauvelle-Aymar, Christine, and Abel François. 2006. The Impact of Closeness on Turnout: An Empirical Relation. Based on a study of a Two-Round Ballot. Public Choice 127: 461-83.

14- Geys, Benny. 2006, Explaining Voter Turnout: A Review of Aggregate Level Research. Electoral Studies 25: 637-63.

15- Gozler, Kamal. 2016. Elveda Kuvveter ayriligi: Elveda anaysa. December 10. At http://www.anaysa.gen.tr/elveda-anaysa.vI.htm.

16- Hayek, Friedrich A. 1990. The Constitution of Library Chicago Press.

17- ------. (1944) 1994.The Road to Serfdom. Fiftieth anniversary edition. Chicago; University of Chicago press.

18- Hinrz, Lisel and Melissa Dunham. 2017. Turkey's President Erdogan Has Gone to Extremes to Win Sunday's Referendum. Here Is Why, Washington Post, April At:

19- http://www.washingtopost.com/news/monkey-cage/wp/2017/04/14/turkish president-erdogan-resorted-to-unusual-tactics-before-Sundays-referrndum-voe-heres-why/?utm_term=f8d151cc7900.

20- Huq. Aziz, nd Tom Ginsberg. 2017. How to Lose a Continues Purge. VOA News, October 28. At Http://www.voan-

ews.com/a/ankar-mayor-resigns-as-turkish-president continues-purge/4090294.html.

21- Jones, Sophia. 2016. Thousands in Istanbul Put Aside political Differences for nti-coup Sol-isarity Rally, Huffingtom Post, July 26. At http://www.huffingtoapost.com/entry/istanbul-solidarity-rally.anti cou us 57915cec4b0fc06cc5c8elc.

22- Lavoie, Don 1985. National Economic Planning: "what Is Left? Cambridge, Mass.: Ballinger.

23- MacDormaic, Ruadhan. 2016. One Day in Gezi Park That Changed Turkey Forever. Irish Timer, July 23. At https://www.irishtimes.com/news/world/europe/one-day-in-gezi-park-that-changed-turkey-forever-1.2731878.

24- Martin, Adam, and Diana Thomas. 2013. Two-Tiered Political Entrepreneurship and the Congressional Committee System Public Choice 154: 21-37.

25- Matsusaka, John G., and Filip Palda 1999. Voter Turnout: How Much Can We Explain? Public Choice 98: 431-46.

26- Mauro, Paolo. 1995. Corruption and Growth. Quarterly Journal of Economics 110, no. 3: 681-712.

27- -------, 1998. Corruption and the Composition of Government Expenditure. Journal of Public Economics 69, no. 2: 263-79.

28- Olson, Mncur, Jr. 1965. The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

29- Orucoglu, Barivan. 2015. Why Turkey's Mother of All Corruption Scandals Scanals Refises to Go Away. Foreign Policy, Jan-

uary 6. At http://foreignpolicy.com/2015/01/06/Why-turkeys-mother-of-all-corruption-scandals-refuses-to-go-away/.

30- Parlimentary Assmbly of the Council of Europe. 2015 Observation of The Early Parliamentary Elections in Turkey (1 November 2015). Dec. 13922, November 20. At http://assembly.com.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?Filied=22263&lang=en.

31- Ralings, Colin, and Michael Thrasher. 2007. The 'Turnout "Gap" and the Costs of voting: A Comparison of Participation at the 2001 General 2002 Local Elections in England. Public Choice 131:333-44.

32- Rodrik, Dani. 2016. Is Fethullah Fulen behind Turkey's Coup? (With update). July 23. At http://rodrik. Typepad.com/dani-rodriks_weblao/2016/07/is-fethullah-g%C3%BClen/behind-turkeys.coup.html.

33- Rubin, Michael. 2017. Did Erdogan Stage the Coup? American Enterprise Institute, April 14. At http://www.aci.org/publicaion/did-erdogan-stage-the-coup/.

34- Schwartz, Thomas. 1987. Your Vote Counts on Account of How It Is Cunted. An Institutional Solution to the Paradox of Not Voting. Public Choice 54:101-21.

35- Toker, Cigdem. 2015. Secimde iki kat orttuler. June 15. http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/ckonomi/299587/Secimde_iki_kat_orttuler.html.

36- Tullock, Gordon. 1965. Entry Barriers in Politics. American Economic Review 55, nos. 1-2: 458-66.

37- ------, 1967. The Welfare Costs of Tarifits, Monopolies, and Theft. Western Economic Journal 5, no. 3: 224-32.

38- -------, 1975. The Transitional Gains Trap. Bell Journal of Economics and Management Science 6, no. 2: 671-78.

39- --------, 1980. Efficient Rent Secking. In Toward a Theory of the Rent-Seeking Society, edited by James M. Buchanan. Robert D. Tollision, and Gordon Tullock, 97-112. College Station: Texas A&M University Press.